



عمادة البحث العلمي
DEANSHIP OF SCIENTIFIC RESEARCH

مجلة العلوم الاقتصادية
Journal homepage:
<http://journals.sustech.edu/>



كلية العلوم بالجامعة
FACULTY OF ECONOMICS

حجم مدخرات شركات تأمين الأشخاص ودورها في تمويل الاستثمار

دراسة حالة سوق التأمين الجزائري

بارة سهيلة

جامعة باجي مختار ، عنابة، الجزائر

المستخلص:

تهدف الدراسة إلى معرفة مدى تأثير حجم المدخرات في شركات تأمين الأشخاص على تمويل استثمارات هذه الشركات في الجزائر، وإبراز دور شركات التأمين كوعاء ادخاري، حيث تمحورت هذه الدراسة على اشكالية تمثلت في أثر حجم مدخرات شركات تأمين الأشخاص في تمويل استثمارات هذه الشركات. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة تأثير بين الادخار والاستثمار في شركات تأمين الأشخاص، إضافة إلى تقديم بعض التوصيات أهمها المساهمة في نشر الوعي الادخاري والتأميني من طرف الدولة وشركات التأمين، من خلال تقديم برامج توعوية.

ABSTRACT

The study aimed at examining the effect of the size of savings at personal lines insurance companies in financing their investment in Algeria; besides highlighting the role of these companies as saving vehicles. The research problem revolved around examining the effect of the size of the savings of personal lines insurance companies in financing the investments of these companies. The study main findings indicated the presence of a significant relationship between savings and investments at personal lines insurance companies. The study main recommendations call for the dissemination of insurance and saving awareness by the State and insurance companies through carrying out awareness programs.

الكلمات المفتاحية: شركات التأمين، تأمين الأشخاص، حجم المدخرات، الوعي الادخاري، تمويل الاستثمارات.

المقدمة:

تقوم منشآت التأمين الاجتماعية وشركات التأمين على الأشخاص بدور هام في الحفاظ على حياة الفرد الإنتاجية، وضمانها للأخرين سواء كانوا أفراد أسرة أو شركاء في ملكية مشروع أو مستفيدين في أي من الصور المختلفة، وذلك لأن حياة الفرد كعامل من عوامل الإنتاج الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية مُعرضة للانقضاء وللحوادث، ما يوقف إنتاجها في وقت مبكر وغير منتظر، وهذا هو دور شركات تأمين الأشخاص في حماية الأفراد من هذه الاخطار المحتملة الوقوع، الأمر الذي يجذب الزبائن لشراء منتجات هذه الشركات للحصول على هذه الخدمة، فتتجمع لدى شركات التأمين أموال طائلة نتيجة لقيامها بتجميع الأقساط التي يدفعها المؤمن لهم في بداية التعاقد، كما تلتزم هذه الشركات بأداء التزاماتها نحو زبائنها إذا تحقق الخطر

خلال مدة العقد أو في نهايته تبعاً لطبيعة العقد. وبذلك تمر فترة زمنية بين أداء المؤمن لهم لالتزاماتهم ممثلة في الأقساط وأداء الشركة لالتزاماتها في شكل تعويضات، وتبقى الأموال خلال هذه الفترة لدى الشركة التي تقوم باستثمارها وتحصل مقابل ذلك على عائد ودخل من الاستثمار.

ويُعتبر الادخار بمختلف أنواعه من أهم مصادر تمويل الاقتصاد لما يُوفره من رؤوس أموال تعمل على تحريك النمو الاقتصادي، ونظراً لهذه الأهمية فإنّ عملية تحريك دوافع الادخار هي عملية هادفة لزيادة الوعي الادخاري الذي يرفع من حجم المدخرات، الأمر الذي يُوفر قاعدة تمويلية للمؤسسات التمويلية تعمل من خلالها على تمويل الاستثمارات المحلية وبالتالي تحقيق أغراض التنمية الاقتصادية. ولكن يتوقف حجم الادخار على مدى وجود وتطور المؤسسات المختلفة التي تساعد على تكوينه بما تقوم به من امتصاص لجزء من الدخل القومي، سواء كانت على شكل ودائع في البنوك أو أسهم أو سندات أو تأمينات. وكمثال على هذه المؤسسات شركات التأمين وبنوك الادخار وأسواق الأوراق المالية، كما تتمثل في وجود هيئات التأمينات الاجتماعية، ومثل هذه المؤسسات من شأنها أن تُشجع الأفراد على الادخار إما اختيارياً بالنسبة لبعضها أو اجبارياً بالنسبة للبعض الآخر. وباعتبار أموال حملة الوثائق من أهم مصادر تمويل استثمارات شركات التأمين عند تراكمها، أصبح علينا محاولة توضيح ما تمّ تقديمه، من خلال محاور هذه الدراسة والمتمثلة في المحور النظري، ومحور الدراسة الميدانية، والمحور الذي يتم فيه عرض النتائج وتقديم التوصيات.

الإشكالية: تتكون مصادر تمويل استثمارات شركات التأمين من مصادر داخلية وأخرى خارجية. إذ تعتبر أموال حملة الوثائق أهم عنصر من المصادر الخارجية خاصة بالنسبة لشركات تأمين الأشخاص. والتي يمثل تزايدها من فترة لآخرى تراكم لرؤوس أموال قابلة للاستثمار في شركات التأمين، ولتوضيح هذه العلاقة لا بُد من الإجابة على الإشكال التالي: **كيف يؤثر حجم مدخرات شركات تأمين الأشخاص في تمويل استثمارات هذه الشركات؟**

وتتبنى عن هذا السؤال عدة أسئلة فرعية متمثلة في:

- ما هي أشكال تأمين الأشخاص؟
- فيم يتمثل مفهوم الادخار في شركات التأمين؟
- كيف يمكن لشركات تأمين الأشخاص استثمار مدخراتها في قنوات تتوافق والقيم الحالية للمزايا؟
- ما هي العلاقة الموجودة بين الادخار والاستثمار في شركات التأمين الأشخاص؟
- ما هو أثر حجم الادخار على تمويل استثمارات شركات تأمين الأشخاص في مدينة عنابة؟.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من الدور الذي يلعبه الادخار على مستوى الاقتصاد الكلي وعلى مستوى شركات التأمين خاصة، إذ تلعب العوامل المؤثرة على زيادة أو انخفاض حجم الادخار دوراً في التأثير على تمويل استثمارات شركات التأمين. وتأتي هذه الدراسة لمحاولة الوصول لنتائج البحث التي تخدم قطاع التأمين في الجزائر.

أهداف الدراسة:

لكل بحث علمي أهداف يسعى لتحقيقها. ويتمثل مسعى هذه الدراسة في التعرف على الآتي :

1. على منتجات شركات تأمين الأشخاص في الجزائر ونشاطها كمؤسسات مالية.
2. و على الادخار وطبيعته في شركات التأمين.
3. كذلك دور شركات التأمين كوعاء ادخاري.
4. إضافة إلى العلاقة بين المتغير المستقل الادخار والمتغير التابع تمويل الاستثمار.

فرضيات الدراسة:

تتمحور فرضيات الدراسة فيما يلي:

1. توجد علاقة ايجابية بين حجم مدخرات شركات تأمين الأشخاص وتمويل الاستثمارات.
2. توجد علاقة تأثير بين حجم مدخرات شركات تأمين الأشخاص وتمويل الاستثمارات.

مجتمع الدراسة:

بعد زيارة مديرية التأمينات بوزارة المالية تم التعرف على مجمل شركات التأمين بصفة عامة وشركات تأمين الأشخاص بصفة خاصة في ولاية عنابة والمتمثلة في:

(Cardif eldjazair, TALA, SAPS, CARRAMA, AXA Vie, MACIR Vie). وتم استبعاد كارديف الجزائر التي تختلف طبيعة نشاطها عن الشركات الأخرى وتعاملها يكون مع البنوك فقط . ويهدف الحصول على نتائج أكثر دقة وواقعية تم القيام بمسح شامل لجميع تلك الشركات. إذ تمثل إطار الدراسة في هذه الشركات، في حين مجتمع الدراسة حُدِد في جميع الموظفين في الإدارة العليا والوسطى لهذه الشركات. وكانت عينة الدراسة عينة عشوائية بسيطة ممثلة في طبقة المسؤولين المختصين من هذا المجتمع، ووزعنا الاستبانة كما هو موضح في الجدول الموالي:

عدد الاستثمارات المجمعة والمقبولة	عدد الاستثمارات الموزعة			الشركات محل الدراسة
	المجموع	الإدارة الوسطى	الإدارة العليا	
6	6	4	2	TALA
6	14	10	4	SAPS
8	15	10	5	CAARAMA
4	7	5	2	Macir Vie
6	6	3	3	Axa Vie
30	48	32	16	المجموع

محددات الدراسة:

عند قيامنا بهذه الدراسة وضعنا بعض الحدود المتعلقة بما يلي:

1. استهدفت الدراسة شركات تأمين الأشخاص فقط في ولاية عنابة، كون الادخار يكون طويل المدى في عقود هذا النوع من الشركات، وهي بهذه الخاصية تساهم في تمويل استثمارات طويلة الأجل ترجع بعوائد على هذه الشركات.
2. كما وُجِهت الدراسة لمعرفة آراء المسؤولين بهذه الشركات حول العلاقة بين حجم الادخار وتمويل الاستثمارات، وهذا باعتبار أن لموضوع الدراسة أبعاد استراتيجية هي من اختصاص هؤلاء المسؤولين.

3. وكانت الحدود الزمنية ممثلة في سنة 2015 وهي سنة الدراسة.

أداة وطريقة جمع البيانات: بهدف جمع المعلومات حول تأثير حجم المدخرات على تمويل استثمارات شركات التأمين على الأشخاص الجزائرية، قام الباحث بتطوير استبيان بالاعتماد على دراسات سابقة شملت دول عربية مختلفة مع تكييفها مع خصوصيات شركات التأمين على الأشخاص في الجزائر. **أساليب التحليل الإحصائي:** بعد جمع الاستبيانات ومراجعتها والتأكد من صلاحيتها للتحليل الإحصائي تم القيام بتبويب البيانات وتفرغها في الحاسب الآلي باستخدام برنامج SPSS 19 (Statistical Package for Social Science) وتحليل البيانات بالاعتماد على مجموعة من الأدوات الإحصائية والمتمثلة في: • مقاييس الاحصاء الوصفي مثل: النسب، المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وهذا لوصف خصائص عينة الدراسة.

• معامل ارتباط ألفا كرونباخ للتأكد من ثبات أداة الدراسة ومن تناسقها الداخلي.
• اختبار ت للعينة الواحدة (One-Sample T.Test) للتأكد من مدى وجود فروق في الآراء.
• تحليل التباين الأحادي (ANOVA) وهذا للتحقق من وجود اختلافات في حجم المدخرات تبعا للتخصص العلمي.

الدراسات السابقة:

دراسة: دبربري محمد أمين (2011م) :

حيث اهتمت بدراسة وتحليل سلوك الادخار العائلي في الجزائر مع تحديد العوامل التي تتحكم في وضعيته وذلك خلال الفترة من 2011 - 1970 ، ومن أجل تحقيق ذلك فإنه تم تحديد وتقدير نموذج. وأظهرت نتائج النموذج المقدر في هذه الدراسة أن المتغيرات التفسيرية والمؤثرة في الادخار العائلي في الجزائر هي: الدخل العائلي، نصيب الفرد من الدخل، الاعالة العمرية في المجتمع، إجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص، معدل الفائدة الاسمي، حيث تطابقت اشارات المعاملات المقدره لهذه المتغيرات التفسيرية مع فرضيات النظريات الاقتصادية المتعلقة بالادخار.

دراسة: بشير عبد الله بليق (2005 م) :

تبحث هذه الدراسة في مدى وجود علاقة مستقرة طويلة الأجل بين الاستثمار والادخار في الاقتصاد الليبي باستخدام بيانات سنوية للفترة 1970-2005 واعتماداً على طرق تحليل التكامل المشترك التي تشمل طريقة انجل-جرانجر وطريقة جوهانسن وطريقة اختبارات الحدود الحديثة نسبياً. بينت نتائج اختبار السكون أن المتغيرين يتبعان نموذج السير العشوائي، وهذا يبين صلاحية استخدام اختبارات التكامل المشترك للتحقق من العلاقة بينهما. النتائج المتحصلة عليها بالطرق الثلاث تشير إلى عدم وجود علاقة توازنية بين الادخار والاستثمار لفترة طويلة الأجل في بلد يعتمد اقتصاده على النفط.

دراسة : صباح نوري عباس وعمار رفعت قطب:

البحث هو عبارة عن دراسة تطبيقية تحاول الوقوف على أثر تغير الدخل الشخصي في زيادة الادخار. حيث أظهرت نتائج تحليل SPSS وجود علاقة قوية بين الدخل الشخصي والادخار، وهي علاقة طردية بمجملها، تعني أن أي زيادة في الدخل تؤدي بالضرورة لزيادة حجم المدخرة.

دراسة: يسرى عبد الله وحمزة فائق:

ترتبط أهمية هذا البحث بالأهمية الكبيرة للتأمين على الحياة، وباعتبار هذه الدراسة إحدى المحاولات القليلة التي تناولت العوامل المؤثرة سلبيًا في الطلب على الوثائق الفردية للتأمين على الحياة. ولهذا سعت هذه الدراسة إلى حصر وتصنيف العوامل المؤثرة في الطلب على وثائق التأمين على الحياة وهذا خلال الفترة 1999-2008. ولقد أثبتت هذه الدراسة وجود علاقة تأثير معنوية بين العوامل الشخصية وانخفاض الطلب على الوثائق الفردية للتأمين على الحياة، إضافة إلى وجود علاقة تأثير بين العوامل الاقتصادية والفنية و انخفاض الطلب على الوثائق الفردية للتأمين على الحياة.

ويمكن القول أنه من خلال الوقوف على الدراسات المذكورة آنفًا يمكن إبداء الملاحظات التالية:

- عدم تعرض هذه الدراسات إلى تأثير حجم مدخرات شركات التأمين على تمويل استثمارات هذه الشركات.
- كما يتجلى من خلال تلك الدراسات انعدام دراسة تفسر وتربط العلاقة بين زيادة أو انخفاض حجم المدخرات مع تمويل استثمارات شركات تأمين الأشخاص.
- على غرار ذلك فمستوى الجودة في البحث تكمن في اسقاط القسم النظري على واقع الجزائر.

المحور الأول: التاصيل النظري للادخار في شركات التأمين على الأشخاص

أولاً: التأمين على الأشخاص: ماهية، أنواع، طبيعة عمل.

يعرف التأمين على الأشخاص في القانون الجزائري على أنه: "عقد احتياطي يكتب بين المكنتب والمؤمن، يلتزم بواسطته المؤمن بدفع مبلغ محدد في شكل رأسمال أو ريع في حالة وقوع الحدث أو عند حلول الأجل المحدد في العقد للمؤمن له أو المستفيد المعين، يلتزم المكنتب بدفع الأقساط حسب جدول استحقاق متفق عليه(الجريدة الرسمية، العدد15، ص 4) ."

إذن يتضح من التعريف أنه تأمين يتعلق بشخص المؤمن له، فيؤمن نفسه من الأخطار التي تهدد حياته أو سلامة جسمه أو صحته أو قدرته على العمل.

وتوجد عدة أشكال لتأمين الأشخاص نذكر منها:

أ- تأمين على الإصابات (الحوادث الجسمانية): التأمين من الحوادث هو عقد يلتزم بموجبه المؤمن مقابل قسط أن يدفع مبلغ التأمين إلى المؤمن له في حالة تعرضه لإصابة في جسمه بسبب حادث ما أو إلى المستفيد في حالة ما أدت الإصابة إلى وفاة المؤمن له، بالإضافة إلى رد المصاريف الطبية والصيدلانية التي يكون المؤمن له قد أنفقها بسبب الإصابة(بن خروف عبد الرزاق، 2002، ص290).

ب- التأمين على المرض: وفيه يؤمن شخص على نفسه أو أفراد عائلته من المرض وما ينتج عن ذلك من عجز كلي أو جزئي أو الوفاة، ويضمن بذلك المؤمن مبلغ التأمين أو بتقديم مرتب مدى الحياة في حالة مرض المؤمن له أو للمستفيد في حالة الوفاة بسبب مرض المؤمن عليه، وكل ذلك مقابل قسط يتحصل عليه.

ت- التأمين لحالة الحياة: تعرف المادة 64 من قانون التأمينات الجزائري بأنه : "عقد يلتزم بموجبه المؤمن بدفع مبلغ محدد للمؤمن له عند تاريخ معين مقابل قسط إذا بقي المؤمن له على قيد الحياة عند هذا التاريخ" (سهام رياش، 2008، ص61).

ث- **التأمين لحالة الوفاة:** هو عقد يلتزم بمقتضاه المؤمن في مقابل أقساط بأن يدفع مبلغ تأمين معين عند وفاة المؤمن المستفيد سواء أكان ذلك دفعة واحدة أو في شكل إيراد دوري (جديدي معراج، 2004، ص49).

ج- **التأمين المختلط:** هو عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه في مقابل أقساط بأن يدفع مبلغ التأمين رأس مال أو إيراد إلى المستفيد، إذا توفي المؤمن على حياته خلال المدة الزمنية، أو للمؤمن على حياة نفسه إذا بقي على قيد الحياة عند قضاء المدة المعينة. وينقسم هذا النوع من التأمين المختلط بدوره إلى أربعة أصناف: التأمين المختلط العادي، التأمين لأجل محدد، عقد تأمين المهر، عقد تأمين الأسرة.

كما يوجد تصنيفات أخرى من تأمين الأشخاص ساري العمل بها هي:

أ- **التأمين التكميلي:** يصنف التأمين التكميلي ضمن التأمين على الحياة غير العادية. حيث يقوم المؤمن له بضمان دفع أقساط التأمين على الحياة في حالة عجزه عن الدفع لأسباب مختلفة كالمرض والبطالة.

ب- **التأمين لصالح الغير:** يبين القانون الجزائري التأمين لصالح الغير بـ: " يمكن لمكاتب عقد التأمين أن يعين مستفيدا أو عدة مستفيدين من رأس المال أو ريع المؤمن " (مولود ديدان، 2006، ص23).

هنا يتضح لنا بأنّ المشرع الجزائري أجاز للمؤمن له أن يكتتب عقد التأمين لصالح شخص أو عدة أشخاص سيسفيدون من التعويض في شكل رأس مال أو ريع دائم إذا توفي المؤمن له.

ح- **التأمين الجماعي** (فايز احمد عبد الرحمن، 2006، ص40): هو تأمين يعقده شخص لمصلحة مجموعة من الأشخاص تربطه بهم رابطة معينة، كالتأمين الذي يعقده صاحب العمل لصالح عماله.

وتختلف الطبيعة الخاصة لعمليات التأمين على الأشخاص عن تلك الخاصة بتأمينات الأضرار كثيرا، إلى الدرجة التي يترتب عليها عدم ملاءمة الكثير من النسب والمعدلات المستخدمة في التحليل المالي في مجال تأمينات الأضرار للتطبيقات في مجال التأمين على الأشخاص وأهم الخصائص (عبد المطلب عبده، 1992، ص2):

- **طول مدة العقد:** تعتبر الغالبية العظمى من عقود التأمين على الأشخاص عقودا طويلة الأجل، حيث تعدد هيئات التأمين إلى اتباع سياسة متحفظة عند تقديرها لعناصر التكاليف المختلفة المتوقع تحقيقها خلال هذه المدة طويلة نسبيا.

- **طبيعة القسط المتساوي:** يؤدي اتباع طريقة القسط المتساوي في تحديد أقساط عقود التأمين على الأشخاص إلى أن يصبح القسط الصافي لعقود التأمين التي تغطي خطر الوفاة مكون من جزئين (يتمثل الجزء الأول في القدر اللازم لمواجهة تكلفة تغطية خطر الوفاة، أما الجزء الثاني فيعبر عن الجزء الادخاري من القسط والذي يتم تجنبه لمواجهة الالتزامات المستقبلية الناشئة عن العقد مكونا بذلك ما يُسمى الاحتياطي الحسابي.

- **تعاطف أهمية الاستثمار:** على ضوء ما سبق الإشارة إليه بخصوص طول مدة العقد وطبيعة القسط المتساوي في حساب الأقساط الذي يؤدي إلى تراكم مدخرات حملة الوثائق لدى هيئات التأمين. تحتل السياسة الاستثمارية أهمية فُصوى في مجال التأمين على الحياة نظرا للزيادة الكبيرة لحقوق حملة الوثائق، في هيئات التأمين على الأشخاص يصبح من الأهمية بمكان فحص وتحليل مكونات محفظة

- الاستثمار للتأكد من عدم مجازفة بأموال حملة الوثائق في استثمارات غير مضمونة، ويمثل الدخل الصافي الناتج من عمليات الاستثمار أكثر من ربع إجمالي دخل هيئات التأمين.
- **تكاليف الحصول على العمليات:** يُقصد بتكاليف الحصول على العمليات ذلك النوع من المصروفات الذي يتم إنفاقه في سبيل الحصول على وثائق جديدة، ويتضمن هذا النوع من المصروفات عمولات الإنتاج والنفقات الخاصة بالكشف الطبي، وكافة المصروفات الأخرى المتعلقة بعملية الإصدار، وهناك اختلاف المعدلات الخاصة بالمصروفات وتلك الخاصة بالتغير في الفائض في الشركات الجديدة التي تنمو بمعدلات كبيرة عن تلك الخاصة بالشركات الكبيرة المستقرة.
- **التباين الكبير في طبيعة الوثائق:** تختلف وثائق التأمين على الأشخاص من حيث تكوينها اختلافاً كبيراً، فبينما تغلب على وثائق التأمين المختلطة الصيغة الادخارية لا تحوي وثائق التأمين المؤقتة وخاصة قصيرة الأجل على ادخار يذكر. وبالتالي تختلف الآثار الناتجة عن التوسع في النشاط على نوعية الوثائق التي تمّ التوسع في إصدارها، فيترتب على التوسع في الوثائق الادخارية زيادة أكبر في معدلات النمو الخاصة بالأقساط، الاحتياطي الحسابي حقوق الملكية، وكذا المعدلات الخاصة بالربحية، كما لو تمّ التوسع بنفس المعدل ولكن في التأمين على الحياة المؤقتة.

ثانياً: طبيعة الادخار في شركات التأمين

يُعرف الادخار على أنه: " ذلك الجزء من الدخل الذي لا يستهلك". (محمد حسين وكاظم جاسم العيساوي، بدون سنة، ص96).

يعني أنه يمثل تلك الحصة من الدخل التي لا توجه للاستهلاك. (Christian Romain, 2004, p52) حيث أنه في شركات تأمين الأشخاص يتضمن تشجيع الجميع على الادخار وتعبئة المدخرات بطريقة أفضل من الادخار الذي تحققه المصارف، إذ أنّ الادخار في المصارف يتصف بسهولة سحب الرصيد المُدخّر، أمّا الادخار في التأمين على الأشخاص فإنّ الغالبية العظمى من الوثائق يكون فيها السحب بعد انقضاء ثلاث سنوات من بداية سريان العقد. ويؤدي ذلك إلى تكوين رصيد مناسب في نهاية مدة التأمين من مبالغ صغيرة (الأقساط) التي كان سيتم إنفاقها حتماً لو لم تسدد كأقساط للتأمين على الأشخاص، ويظهر مجال التوفير جلياً في التأمين على الحياة، لأنّ عقود التأمين على الحياة عقود طويلة الأجل تعمل على تجميع مبالغ نقدية كبيرة تحتفظ بها شركات التأمين كموجودات أو ذمم لها (Harrington Scott E, Niehaus Gregory R, 2004, p312).

ثالثاً: العلاقة بين الاستثمار والادخار (بشير عبد الله بلق، 2013، ص350): حظيت العلاقة بين الاستثمار والادخار باهتمام واضح في الأدب الاقتصادي بعد الدراسة التي قام بها **Horioka وFeldstein** سنة 1980 التي استخدمت معدل الارتباط بين الاستثمار والادخار كمقياس لحركة رأس المال الدولي في الأجل الطويل. حيث يشير معدل الارتباط المنخفض إلى درجة مرتفعة من حركية رأس المال دولياً والعكس صحيح. فإذا افترضنا أنّ المستثمرين القادرين على الاستثمار يمكنهم بسهولة أن يستثمروا أموالهم في أي مكان في العالم (أي لا توجد عوائق أمام تدفق رؤوس الأموال بين الدول المختلفة) فإنهم سيختاروا الدول التي تعرض أعلى معدل عائد على وحدة الاستثمار، هذا سيعمل على رفع السعر حتى يتساوى معدل العائد على وحدة الاستثمار عبر مختلف البلدان.

حيث يتضح تأثير حجم المدخرات في تمويل استثمارات شركات التأمين في أنه (معووض حسن حسنين، 1986ص490): عند التخطيط للسياسات الاستثمارية لشركات التأمين تحتاج إلى ضرورة دراسة و تحليل طبيعة مصادر تمويل هذه السياسات و كيفية تجميع المدخرات في شركات التأمين، فمما لا شك فيه أنّ هذه السياسات الاستثمارية سوف تتأثر في جميع مراحلها المختلفة (التخطيط وتحديد الأهداف، التحليل الاستثماري، الاختيار، التقييم، المراجعة) بالخصائص المميزة للادخار وتكوين الأموال لدى شركات التأمين، فالملاحظ أنّ تمويل الخطط الاستثمارية للأفراد إنّما يعتمد على مصادر التمويل الذاتية التي تتمثل في المدخرات الشخصية وفائض الأرباح والتوزيعات، بينما يعتمد تمويل الخطط الاستثمارية للمنشآت المالية المتخصصة مثل البنوك وشركات التأمين على الودائع والاحتياطات الفنية والاحتياطات الاختيارية وعوائد الاستثمار، أمّا بالنسبة لتمويل الاستثمارات الحكومية فإنّه يعتمد بصفة أساسية على الأموال العامة و إصدارات الأوراق المالية الحكومية كالسندات و أدون الخزانة والضرائب، وغالبية الأموال التي تقوم شركات التأمين باستثمارها تمثل حقوق حملة الوثائق لدى هذه الشركات، ولذلك يجب أن تتميز السياسات الاستثمارية للمنشآت المالية المتخصصة بانخفاض درجات الخطورة والمحافظة على رأس المال المستثمرين وعلى النقيض من ذلك نجد أنّ أهداف المستثمرين الذين يمولون استثماراتهم من مدخراتهم الخاصة، وبصفة خاصة المضاربين فإنهم يرغبون في تحمل درجات عالية من المخاطرة مقابل الحصول على عائد استثمار مرتفع وبصفة خاصة العائد الرأسمالي نتيجة التغير في قيمة الاستثمارات، وبجانب تأثر السياسات الاستثمارية لشركات التأمين بطبيعة الأموال التي تتكون لديها ومصادر تمويل هذه السياسات فإنّ طبيعة نشاط هذه الشركات وما تتطلبه من قيود يجب أن تراعى أيضا عند التخطيط لبرامج الاستثمارات في شركات التأمين.

المحور الثاني: الدراسة الميدانية

أولاً: المعالجة الإحصائية للإجابات: بعد أن قمنا بتوزيع الاستبيانات على أفراد المجتمع المدروس واسترجاعها، حصلنا على البيانات المطلوبة والتي قمنا بتبويبها مع ما يتماشى ومتطلبات التحليل، وذلك من خلال وصف خصائص العينة وعرض النتائج الخاصة بكل محور من محاور الدراسة. ثبات صدق أداة القياس: قبل اجراء البحوث واختبار الفرضيات لا بد من التأكد من موثوقية أداة القياس المستخدمة.

وفي هذا الإطار تمّ استخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ (Alpha Cronobach) للاتساق الداخلي، والذي بلغ لمجموع الأسئلة 78.2% وهي قيمة عالية (تفوق الحد الأدنى المطلوب 60%) تبرر استخدام الأداة في الدراسة، والجدول الموالي يلخص قيمة هذا المعامل.

اختبار معامل ألفا كرونباخ

عدد المفردات	ألفا كرونباخ
40	0,782

وبالرجوع لمعامل الصدق فهو يبرز أنّ المقياس يقيس ما وضع لقياسه، ويحسب عن طريق حساب جذر التربيعي لمعامل الثبات، ويعرف بصدق المحك.

$$\text{صدق المحك} = \sqrt{0.782} = 0.884$$

وهذه النتيجة مرتفعة تدل على أنّ المقياس جيد للدراسة

الجدول (1): معيار الحكم على الاتجاه

المتوسط المرجح	من 1.00 إلى 1.79	من 1.80 إلى 2.59	من 2.60 إلى 3.39	من 3.40 إلى 4.19	من 4.25 إلى 5.00
الاتجاه	لا انقش بشدة	لا انقش	محايد	انقش	انقش بشدة

الجدول (2): الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

المتغير	مستوى المتغير	التكرار	النسبة المئوية %	النسبة المئوية % المجمعة
العمر	20 إلى 30 سنة	16	45.7%	45.7%
	31 إلى 40 سنة	11	31.4%	77.1%
	41 إلى 50 سنة	7	20.0%	97.1%
	51 فما فوق	1	2.9%	100%
	المجموع	35	100%	-
الجنس	ذكر	15	42.9%	42.9%
	أنثى	20	57.1%	100%
	المجموع	35	100%	-
المؤهل العلمي	دبلوم مهني	4	11.4%	11.4%
	ليسانس	21	60.0%	71.4%
	ماجستير (ماستر)	9	25.7%	97.1%
	دكتوراه	1	2.9%	100%
	المجموع	35	100%	-
التخصص العلمي	تأمين	10	28.6%	28.6%
	مالية	7	20.0%	48.6%
	محاسبة	6	17.1%	65.7%
	رياضيات واحصاء	1	2.9%	68.6%
	تخصص آخر	11	31.4%	100%
	المجموع	35	100%	-

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

يشير الجدول (2) لنتائج التحليل الوصفي لعينة الدراسة، إذ يتضح أن أغلبية المستجوبين أعمارهم تتراوح ما بين 20 إلى 30 سنة، ما يمثل نسبة 45.7% وهذا يدل على حداثة المعلومات المتوفرة لديهم وهذا يخدم موضوع الدراسة، حيث معظم عمال هذه الفئة هم الذين يتعاملون مع الزبائن ويُدركون أهم أسباب ادخار الزبائن لأموالهم وسبب شرائهم للمنتجات التأمينية، وتلي هذه الفئة فئة العمال الذين تتراوح أعمارهم بين 31-40 سنة بنسبة 31.4% وهي أيضا فئة شباب، مما يدل على أن مجال التأمين يُشجع الشباب خاصة الإناث منهم. إذ نجد في معطيات الجدول حسب الجنس أن نسبة الإناث تتعدى نسبة الرجال، إذ تُقدر نسبتهن 57.1%، في حين الرجال بـ 42.9%. ونلاحظ كذلك من نتائج الجدول أن معظم الذين قاموا بتعبئة الاستبانة هم من حملة شهادة الليسانس بنسبة 60% تليها ماستر بـ 25.7%، وهذه النسب ترجع أكثر للعمال الذين مهمتهم التخطيط للسياسة الاستثمارية وتوجيه المدخرات. إضافة إلى التخصص الذي يُدعم مهمتهم حيث نلاحظ تنوع التخصصات بالنسبة للمستجوبين بـ 31.4%، لكن الأغلبية الباقية ترجع تخصصاتها للتأمين كونه التخصص المطلوب في هذا المجال نظراً للمعرفة ودقة المعلومات. كما توجد تخصصات أخرى مهمة

منها المحاسبة والمالية لمعرفة أصحاب هذه التخصصات كيف تُحسب الأقساط وتُجمع المدخرات وتمول الاستثمارات.

الجدول (3) المحور الأول: الدخل

المحور	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الاتجاه
الدخل	يتوقف حجم المدخرات لدى الأوعية الادخارية المختلفة على مستوى دخل الأفراد	3.54	1.039	70.8%	أتفق
	حجم المدخرات بشركات التأمين مرتبطة طردياً بزيادة حجم دخول الأفراد	3.49	1.147	69.8%	أتفق
	يعتبر الادخار الاجباري في شركات الضمان الاجتماعي عامل رئيسي لجذب دخول الأفراد	3.49	1.011	69.8%	أتفق
	زيادة الادخار في شركات التأمين تتماشى عكسياً مع تقليل توجيه الأفراد لدخولهم للاستهلاك	3.14	1.088	62.8%	محايد
	يختلف توجيه دخول الأفراد للادخار على حسب شكل شركة التأمين	3.83	0.664	76.6%	أتفق
	المتوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري	3.497	0.481	69.94%	أتفق

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

يتضح من الجدول (3) أن معظم إجابات أفراد عينة الدراسة في اتفاق على تأثير الدخل على حجم المدخرات، وهذا بدلالة متوسط حسابي 3.49 وانحراف معياري قدره 0.481، ونسبة دراية المستجوبين على أن زيادة وانخفاض حجم المدخرات في شركات التأمين يرجع لمستوى الدخل هي 69.94%، يعني هذا وجود علاقة طردية بين حجم الادخار والدخل في شركات التأمين، إذا عملت هذه الشركات على جذب دخول الأفراد لشراء منتجاتها وعدم توجيه دخولهم للاستهلاك الذي يتماشى عكسياً مع الادخار. ولكن هذه العبارة الأخيرة أجمع معظم المجيبين باتجاه محايد نحوها. لوجهة نظرهم أن زيادة أو انخفاض الاستهلاك لا يؤثر في الادخار في شركات التأمين، لأنه ادخار اختياري وكون ثقافة الاكتناز هي البديل للادخار عند تقليل استهلاكهم.

الجدول (4) المحور الثاني: الوعي الادخاري

المحور	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الاتجاه
الوعي الادخاري	زيادة الوعي الادخاري يساعد على زيادة حجم المدخرات	4.29	0.667	85.8%	أتفق بشدة
	الوعي الادخاري يؤدي لزيادة حجم المدخرات	4.29	0.667	85.8%	أتفق بشدة
	يساهم الوعي الادخاري لدى الأفراد في النقل أو الحد من سحب مدخراتهم	3.69	1.051	73.8%	أتفق
	الوضع المادي للأفراد يلعب دوراً في زيادة أو انخفاض الوعي الادخاري	3.57	0.979	71.4%	أتفق
	لا توجد برامج فعالة لرفع الوعي الادخاري في المجتمع بشكل مستمر	4.03	0.923	80.6%	أتفق
	قبول المصاعب والرضا بالقضاء والقدر سبب في التأثير على	4.09	1.040	81.8%	أتفق

				الوعي الادخاري في التأمين
أنتف	%79.8	0.525	3.99	المتوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

تُبين نتائج الجدول أنّ أفراد عينة الدراسة على إدراك بأهمية تأثير الوعي الادخاري على حجم الادخار وبالتالي على تمويل استثمارات شركات التأمين، حيث كلما زاد الوعي الادخاري لدى الأفراد في مجتمع ما أدى ذلك لزيادة توجيه مداخلهم للادخار. كما اتفق المستجوبون بشدة على أنّ فهم ومعرفة أهمية الادخار يؤدي لزيادة حجم المدخرات. حيث نلاحظ أنّ هذا الاتفاق ينعكس بدلالة متوسط حسابي قدره 3.99 وانحراف معياري 0.525 ونسبة مئوية 79.8%.

الجدول (5) المحور الثالث: الأوعية الادخارية البديلة

المحور	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الاتجاه
الأوعية الادخارية البديلة	وفرة الأوعية الادخارية البديلة يقلل من حجم المدخرات لدى شركات التأمين	3.17	1.043	%63.4	محايد
	المنافسة ما بين الأوعية الادخارية البديلة تؤدي إلى تحويل المدخرات من شركات التأمين إلى أوعية أخرى	3.49	0.919	%69.8	أنتف
	التغير في مجالات الاستثمار بالنسبة للأوعية الادخارية المختلفة التي تقدمها شركات التأمين يؤثر على حجم المدخرات لدى هذه الشركات	3.46	0.741	%69.2	أنتف
	الخدمات المقدمة من الأوعية الادخارية البديلة تؤثر على حجم المدخرات في شركات التأمين	3.57	0.948	%71.4	أنتف
	تؤثر خدمات التأمين التكافلي على حجم المدخرات الموجهة لشركات التأمين على الحياة	3.51	0.951	%70.2	أنتف
	المتوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري	3.44	0.539	%68.8	أنتف

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

يوضح الجدول (05) أنّ متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة تراوحت ما بين (2.91-3.54) بنسبة مئوية ما بين (%63.4-%71.4)، وتُشير هذه النتيجة إلى مدى دراية المستجوبين بمدى تأثير منافسة الأوعية الادخارية البديلة لشركات التأمين على الادخار وتوفير الأموال في هذه الشركات. حيث يوجد حياد من طرف المستجوبين بنسبة %63.4 على أنّ وفرة الأوعية الادخارية البديلة تُقلل من حجم المدخرات. هذا الحياد لا يدل على الاتفاق أو العدم، حيث كانت إجاباتهم مبررة بأنّ هذه البدائل الادخارية العامل الذي يتحكم في لجوء الأفراد لها هو الوعي الادخاري. إذ أنّ تفضيل الأفراد لخدمات التأمين التكافلي على تأمين الأشخاص هو إدراكهم بعدم شرعية هذا النوع الأخير من (التأمين على الحياة - وفاة) وفيما يخص الاتجاه العام لهذا المحور نجد أنّ هناك اتفاق بنسبة %68.8 وانحراف معياري 0.539 ومتوسط حسابي 3.44. وهذا يُشير إلى أهمية تأثير الأوعية الادخارية البديلة على حجم مدخرات شركات التأمين.

الجدول (6) المحور الرابع: معدلات السحب

المحور	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الاتجاه
معدلات السحب	حجم المدخرات لدى شركات التأمين يتأثر بمعدلات السحب	3.54	0.95	70.8%	أتفق
	تعتبر طبيعة المدخرات في شركات التأمين الدافع الرئيسي لمعدلات السحب	2.91	1.067	58.2%	محايد
	يعتبر الاقتراض بضمان الوثائق سبب مهم في سحب المدخرات من قبل حملة الوثائق	2.89	0.9	57.8%	محايد
	تصفية وثائق التأمين محدد رئيسي لسحب المدخرات	3.03	1.071	60.6%	محايد
	المتوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري	3.09	0.72	61.8%	محايد

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

من البيانات الواردة في الجدول (6) يتضح وجود حياد حول أثر معدلات السحب على حجم مدخرات شركات التأمين. حيث اتفق ما نسبته 70.8% من أفراد عينة الدراسة على أن حجم المدخرات يتأثر بمعدلات السحب، خاصة في فرع التأمين على الحياة والتقاعد الإضافي كون حملة الوثائق من حقهم سحب مدخراتهم بعد ثلاث سنوات من ادخالها، ولكن لا تعتبر طبيعة المدخرات في شركات التأمين هي الدافع الرئيسي لسحب أموالهم، بل الدافع لسحبها هو الحاجة لهذه المدخرات أو توجيهها لمقاصد أخرى وهذا ما أجمع عليه 58.2% من المستجوبين. في حين أن الاقتراض بضمان الوثائق لا يعتقد عمال شركات التأمين محل الدراسة أنه سبب في سحب المدخرات كون معظم الزبائن لا يدركون بحقهم في الاقتراض بضمان الوثائق. كذلك من لديهم معرفة لا يفضلون ذلك لتأمين أنفسهم من أخطار محتمل وقوعها. في حين أن تصفية وثائق التأمين ليست محدد رئيسي لسحب المدخرات لأن هذه العملية لا تحدث دوماً وإن حدثت ليست محدد رئيسي بل تأثيرها ضعيف. وعلى العموم أجمع المستجوبين بنسبة 61.8% ومتوسط حسابي 3.09 وانحراف معياري 0.72 على حيادية تأثير معدلات السحب على حجم المدخرات.

الجدول (7) المحور الخامس: معدل العائد الاستثماري في التأمين على الأشخاص

المحور	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الاتجاه
معدل العائد الاستثماري	ارتفاع معدل العائد الاستثماري يساهم في دعم مدخرات شركات تأمين الأشخاص	3.89	0.758	77.8%	أتفق
	يتأثر حجم المدخرات لدى شركات التأمين بالتغيرات التي تطرأ على معدلات الفائدة السائدة في الأسواق المالية المحلية والعالمية	3.54	0.886	70.8%	أتفق
	زيادة معدلات الفائدة على الودائع والاستثمارات في الدول الأجنبية يؤدي لهروب رؤوس الأموال وتحويل المدخرات	3.37	0.942	67.4%	محايد

أتفق	71.4%	0.979	3.57	يتناسب معدل العائد الاستثماري مع مجال استثمار المدخرات
أتفق	71.8%	0.532	3.592	المتوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

تكشف البيانات الواردة في الجدول (7) وجود اتفاق وحياد ما بين فقرات هذا المحور بمتوسطات حسابية تتراوح ما بين (3.37-3.89) ونسب مئوية تتراوح ما بين (67.4%-77.8%) وهذه النتائج تشير إلى ادراك أفراد عينة الدراسة لأهمية هذا المتغير، وذلك كون أن ارتفاع معدل العائد الاستثماري في شركات التأمين للحصول على عوائد مالية من وراء قيامهم بهذه العملية ماعدا أنه في حالة زيادة معدلات الفائدة على الودائع والاستثمارات في الدول الأجنبية يؤدي لهروب رؤوس الأموال وتحويل المدخرات، هناك حياد اتجاه هذه العبارة في هذا المحور، وهذا لعدم دراية أفراد العينة المستجوبة بتأثير معدلات الفائدة في الدول الأخرى على تجميع المدخرات المحلية. وعلى العموم هناك اتفاق بنسبة 71.8% بمتوسط حسابي 3.592 وانحراف معياري 0.532 على أهمية تأثير هذا المتغير على حجم مدخرات وبالتالي تمويل استثمارات شركات تأمين الأشخاص.

الجدول (8) المحور السادس: معايير الاستثمار الجيد في المنشأة التأمينية

المحور	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الاتجاه
معايير الاستثمار الجيد	وضوح معايير الاستثمار في شركات التأمين سبب رئيسي في زيادة المدخرات	3.83	0.985	76.6%	أتفق
	خبرة شركات التأمين في الاستثمار دافع لادخار الأموال في هذه الشركات	4.17	0.664	82.8%	أتفق
	تنوع مجالات استثمار شركات التأمين مهمة لارتفاع حجم الادخار	3.91	0.887	78.2%	أتفق
	توفير المزايا التأمينية له أهمية بالغة في توجيه الادخار للشركات التي توفر هذه المزايا	4.09	0.818	81.8%	أتفق
	تقليل مخاطر الاستثمار وحماية أموال المؤمن له من أهم عوامل زيادة المدخرات	4.03	1.014	80.6%	أتفق
	المتوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري	4.00	0.627	80%	أتفق

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

تشير نتائج الجدول إلى أن متوسط إجابات عينة الدراسة على هذا المحور قدر بـ 4.00 وانحراف معياري يساوي 0.627 وما نسبة 80% من الإجابات تدل على اتفاق حول مدى أهمية تأثير معايير الاستثمار الجيد في المنشأة التأمينية على حجم مدخرات شركات التأمين، الأمر الذي ينعكس على تمويل الاستثمارات، حيث وضوح معايير الاستثمار في شركات التأمين سبب رئيسي في زيادة المدخرات. كذلك امتلاك شركات التأمين لخبرة كافية تمكنها من كسب ثقة العملاء خاصة أصحاب المشاريع ورؤوس الأموال الذين يرغبون في

اللجوء لشركات التأمين التي توفر لهم حماية وتمنحهم عوائد. وهي أيضا من العوامل المهمة التي تجذب مدخرات الأفراد.

الجدول (9): المتغير التابع

المحور	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الاتجاه
تمويل الاستثمارات	يحتاج التخطيط الجيد للسياسة الاستثمارية لشركات التأمين لضرورة دراسة وتحليل طبيعة مصادر تمويل هذه السياسات وكيفية تجميع المدخرات	3.63	0.91	72.6	أتفق
	تعتبر حقوق حملة الوثائق من المصادر الخارجية لتمويل استثمارات شركات التأمين	3.14	0.91	62.8	محايد
	الأموال المتاحة للاستثمار في شركات التأمين غالبيتها من أموال حملة الوثائق (أي من أقساط التأمين)	3.74	0.81	74.8	أتفق
	تراكم الأقساط يؤدي لتكوين أموال قابلة للاستثمار في شركات التأمين	3.86	0.87	77.2	أتفق
	مدخلات خزينة شركات التأمين معظمها آتية من الأقساط الصادرة المتحصل عليها من طرف المؤمن لهم	3.77	0.91	75.4	أتفق
	زيادة حجم الأقساط توسع القاعدة الاستثمارية لشركات التأمين وبالتالي تحقيق الأرباح	3.89	0.86	77.8	أتفق
	سياسة الاستثمار في شركة التأمين على الحياة تقوم على استثمار الأقساط فور استلامها	3.11	0.93	62.2	محايد
	تزداد الأموال المستثمرة في شركات التأمين بزيادة حجم المدخرات	3.46	1.01	69.2	أتفق
	تتأثر السياسة الاستثمارية لشركات التأمين بطبيعة الأموال التي تتكون لديها	3.63	0.77	72.6	أتفق
	سبب نجاح الاستثمارات متعلق بحجم الأموال المدخرة	3.60	0.94	72%	أتفق
	تواجه شركة التأمين على الحياة مشاكل متعلقة بتمويل الاستثمارات	3.17	0.92	63.4	محايد
	المتوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري	3.545	0.39	70.8	أتفق

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

من خلال معطيات

الجدول (9) نرى وجود اتفاق في بعض العبارات التي تراوحت متوسطاتها الحسابية ما بين (3.46-3.89) مما يدل على قوة تبني أفراد عينة الدراسة للمتغيرات. أما الفقرات الأخرى من واقع الجدول يوجد فيها اتجاه محايد، إذ أنّ المتوسط الحسابي قدر ما بين (3.11-3.17) هذا مفاده أنّ أفراد عينة الدراسة ليس لديهم تصور كافي حول أنّ حقوق حملة الوثائق من المصادر الخارجية لتمويل استثمارات شركات التأمين، لاعتبارهم أنّه بمجرد شراء الزبون لمنتج من منتجات شركات التأمين فإنّ دخول أمواله تصبح مصدر داخلي للشركة وتمثل رأيهم بنسبة 62.8%. كذلك وجهة نظر المستجيبين حول عبارة أنّ سياسة الاستثمار في شركة التأمين على الأشخاص تقوم على استثمار الأقساط فور استلامها لأنه حسب رأيهم استثمار الأقساط يكون بعد تخصيص مبالغ مالية واحتياطات لتوقع حدوث الخطر المؤمن منه. إضافة إلى أنّ المشاكل التي تواجهها شركات التأمين ليست متعلقة بتمويل الاستثمارات فقط. وفيما يتعلق بالاتجاه العام كان هناك اتفاق بدلالة المتوسط الحسابي البالغ 3.54 وانحراف معياري 0.39 مما يدل على أنّ هذا المتغير واضح لأفراد

عينة الدراسة وتصورهم حول أهمية تأثير حجم مدخرات شركات التأمين على الأشخاص على تمويل استثمارات هذه الشركات قدر بـ 70.8%.

قياس علاقة الارتباط بين محاور المتغير المستقل (حجم المدخرات) والمحور التابع (تمويل الاستثمارات):

H_0 : لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين حجم الادخار وتمويل الاستثمارات عند مستوى معنوية 0.05.

H_1 : توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين حجم الادخار وتمويل الاستثمارات عند مستوى معنوية 0.05.

الجدول (10): معامل الارتباط الكلي

تمويل الاستثمارات		معامل الارتباط الكلي
0.572	حجم المدخرات	
0,000	Sig الدلالة	
35	N	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

تبين معطيات الجدول (10) أنّ هناك علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل "حجم المدخرات" والمتغير التابع "تمويل استثمارات شركات التأمين"، إذ بلغ معامل الارتباط بينهما 0.572، وبما أنّ

Sig= 0.000 هي أصغر من $\alpha=0.05$ فعليه نرفض الفرضية العدمية H_0 ونقبل فرضية الوجود H_1 أي وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين حجم الادخار وتمويل الاستثمارات عند مستوى معنوية 0.05.

تحليل واختبار أثر حجم المدخرات على تمويل الاستثمارات

H_0 : لا توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية بين حجم المدخرات وتمويل الاستثمارات عند مستوى معنوية 0.05.

H_1 : توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية بين حجم المدخرات وتمويل الاستثمارات عند مستوى معنوية 0.05.

الجدول(11): تقدير معاملات نموذج الانحدار البسيط

معامل التفسير R^2	F الجدولية عند مستوى (33, 5%)	F المحسوبة	حجم المدخرات	Constant	م مستقل
			A	B	
0.327	4.1709	16.057	0.727	0.927	م تابع تمويل الاستثمارات

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

إنّ قيمة F المحسوبة لنموذج الانحدار البسيط بلغت 16.057 وهي أكبر من قيمة F الجدولية البالغة 4.1709 بمستوى معنوية 5% وبدرجة ثقة 95%. وهذا يعني ثبوت معنوية نموذج الانحدار المقتر عند مستوى المعنوية المذكور، وبالتالي القاعدة واضحة هي رفض فرضية العدم H_0 وقبول فرضية الوجود H_1 بمعنى توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المدخرات وتمويل الاستثمارات عند مستوى معنوية 0.05.

ونلاحظ أنّ قيمة R^2 معامل التفسير 0.327 أي أنّ المتغير المستقل قادر على تفسير قيمة 32.7%، أمّا النسبة الباقية فتعود إلى مساهمات متغيرات أخرى غير داخلية في نموذج الدراسة.

اختبار فرق المتوسطين t-test لكل إجمالي محور من محاور الدراسة على نوع الجنس.

H_0 : لا توجد فروق معنوية بين متوسطي إجابات العينة تبعا لنوع الجنس عند مستوى معنوية 0,05.

H_1 : توجد فروق معنوية بين متوسطي إجابات العينة تبعا لنوع الجنس عند مستوى معنوية 0,05.

الجدول (12): اختبار فرق المتوسطين t-test

Sig (2 tailed)	T	Levene's test		المحور
		Sig	F	
0.461	-0.746	0.246	1.395	الدخل
0.127	-1.565	0.750	0.103	الوعي الادخاري
0.041	-2.128	0.199	1.719	الأوعية الادخارية البديلة
0.778	0.248	0.322	1.012	معدلات السحب
0.472	-0.728	0.090	3.042	معدل العائد الاستثماري
0.867	0.169	0.085	3.144	معايير الاستثمار الجيد

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

من الاختبار الأول Levene يتضح وجود دلالة لجميع المحاور، إذ أنّ قيمة الدلالة الخاصة بكل محور هي على الترتيب (0.246-0.750-0.199-0.322-0.090-0.085) وجميعها أكبر من 0,005، مما يؤشر لوجود تجانس بين الإناث والذكور، وهذا يعني الاعتماد لدلالة اختبار t على قيمة (Sig (2 tailed) وهي على التوالي: (0.461-0.127-0.041-0.778-0.472-0.867) والتي تعني قبول فرضية العدم H_0 التي تدل على عدم وجود فروق معنوية بين متوسطي إجابات العينة تبعا لنوع الجنس عند مستوى معنوية 0,05. ماعدا في محور الأوعية الادخارية البديلة نجد قيمة (Sig (2 tailed) = 0.041 وهي أقل من 0,005. بالتالي نقبل فرضية الوجود H_1 يعني وجود فروق معنوية بين متوسطي إجابات العينة تبعا لنوع الجنس عند مستوى معنوية 0,05، ويرجع هذا لاختلاف آراء الجنسين نظرا لأنّ أغلبية المستجوبين نساء وتختلف وجهات نظرهم عن الرجال.

اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA لكل إجمالي محور من محاور الدراسة حسب التخصص العلمي H_0 : لا توجد فروق معنوية بين متوسطات إجابات العينة تبعا للتخصص العلمي عند مستوى معنوية 0,05.

H_1 : توجد فروق معنوية بين متوسطات إجابات العينة تبعا للتخصص العلمي عند مستوى معنوية 0,05.

الجدول (13): تحليل التباين الأحادي حسب التخصص العلمي

الدلالة Sig	F	المحور
0.801	0.409	الدخل
0.821	0.379	الوعي الادخاري
0.296	1.291	الأوعية الادخارية البديلة
0.506	0.848	معدلات السحب
0.571	0.742	معدل العائد الاستثماري
0.693	0.561	معايير الاستثمار الجيد

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

يوضح الجدول (13) مقارنة المتوسطات باستخدام اختبار F (ANOVA) وعليه يتضح وجود دلالة بالنسبة لمحاور الدراسة. إذ أنّ قيمتها: (0.801-0.821-0.296-0.506-0.571-0.693) وهي كلها أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق معنوية بين متوسط إجابات العينة تبعا للتخصص العلمي عند مستوى معنوية 0.05.

المحور الثالث: النتائج والتوصيات

النتائج:

1. نتائج دراسة هذا الموضوع أسفرت على وجود اهتمام بالدور الذي يلعبه الدخل في التأثير على حجم المدخرات بنسبة مئوية قدرت بـ 69.94% باعتبار أنّ الدخل هو المصدر الذي تسد منه الأقساط.
2. أشرت نتائج تحليل تأثير الوعي الادخاري على زيادة أو انخفاض حجم المدخرات في شركات التأمين أنّ هناك تأييد على مدى تأثير الوعي التأميني والادخاري على زيادة حجم المدخرات بنسبة 79.8%، إذ أنّ الدراية الجيدة لأفراد المجتمع بكل ما يتعلق بمجال التأمين فكرياً وممارسة يساهم في جذب مدخراتهم لشركات التأمين.
3. كما أظهرت النتائج أنّ الأهمية النسبية لمحور الأوعية الادخارية البديلة تصل إلى 68.8%، نظراً للمنافسة التي تواجهها شركات تأمين الأشخاص من طرف البنوك وشركات الضمان الاجتماعي. إذ أنّ كل من التأمين لحال الحياة والوفاء لديهما بدائل في التأمينات الاجتماعية، إلى جانب مجانية التعليم والرعاية الطبية في الجزائر تجعل الأفراد لا يلجؤوا إلى طلب هذه الخدمات من طرف شركات تأمين الأشخاص، أمّا بالنسبة للبنوك فمعدلات الفائدة الممنوحة من طرفها أكثر جاذبية لمدخرات الأفراد مما تؤدي بالأفراد إلى استغنائهم عن مدخرات شركات التأمين. إضافة إلى البديل الآخر الذي ظهر في الآونة الأخيرة في الجزائر هو التأمين التكافلي، والذي بدوره يؤثر على موقف الأفراد اتجاه منتجات التأمين على الأشخاص للاعتقاد الديني لديهم بعدم مشروعية هذه الخدمات.
4. لقد بينت النتائج أنّ هناك اتجاه محايد لمحور معدلات السحب، وهذا لعدم دراية المسؤولين بأهمية هذا المحور في التأثير على حجم المدخرات، إذ أنّ بعض العمليات التي تقوم بها شركات التأمين تؤدي إلى سحب الزبائن لمدخراتهم، وبالتالي تؤثر على تمويل الاستثمارات في هذه الشركات، كالقروض الممنوحة من طرف هذه الشركات بضمن الوثائق بسعر فائدة منخفض يكون أقل من عائد الاستثمار في قنوات استثمارية أخرى، إضافة إلى أهم عنصر في هذا المحور الذي يؤدي لسحب المدخرات هو التصفية، والتي تؤدي إلى إنهاء عقد التأمين بناء على طلب المؤمن له لأسباب داخلية وأخرى خارجية قبل حلول الأجل المحدد في عقد التأمين، وهو ما يخالف توقعات وإستراتيجية شركات التأمين، أمّا بالنسبة لاستبدال وثائق التأمين من طرف أصحابها لا يقل تأثيره أهمية عن التصفية.

5. كما أوضحت النتائج أهمية معدل العائد الاستثماري في التأثير على حجم المدخرات بنسبة 71.8%، وهناك علاقة طردية بينهما، حيث ارتفاع هذا العائد في أوعية ادخارية أخرى يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال لديها، وتؤثر على الطلب على منتجات تأمين الأشخاص.
6. كما توصلت الدراسة إلى تأييد بنسبة 80% لمدى تأثير معايير الاستثمار الجيد في المنشأة التأمينية على حجم المدخرات فيها، حيث وضوح هذه المعايير وخبرة شركات التأمين في المجال، وتوفير مزايا تأمينية إضافية إلى تقليل المخاطر وحماية المؤمن له، كلها عوامل تؤثر على زيادة حجم المدخرات .
7. كما كشفت النتائج وجود ما نسبته 70.8% تمثل تأثير تمويل استثمارات شركات التأمين بحجم مدخرات شركات التأمين، إذ تزايد هذا الأخير يؤدي إلى زيادة الأموال المستثمرة في شركات التأمين الأمر الذي يؤدي إلى توسيع القاعدة الاستثمارية لها.
8. أسفرت النتائج على وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة احصائية، بين حجم المدخرات وتمويل استثمارات شركات التأمين حسب معامل الارتباط الكلي.
9. كما توجد نتيجة واردة في تحليل هذه الدراسة تدل على وجود علاقة أثر ذات دلالة احصائية بين حجم المدخرات وتمويل الاستثمارات حسب نموذج الانحدار البسيط.
10. كما تمّ إثبات عدم وجود فروق معنوية بين أغلبية متوسطات محاور الدراسة تبعاً لنوع الجنس، ما عدا محور الأوعية الادخارية البديلة توجد فيه فروق معنوية حسب اختبار T.Test
11. أثبتت نتائج اختبار تحليل التباين الاحادي AVOVA عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة احصائية حسب التخصص العلمي لكل محاور الدراسة.

التوصيات:

1. المساهمة في نشر الوعي الادخاري والتأميني من خلال الوعي بأهمية تأمين الأشخاص طرف الدولة وشركات التأمين، من خلال تقديم برامج للتوعية.
2. تشجيع الأفراد على شراء برامج تأمين على الحياة لا سيما البرامج التي تحتوي على عنصر الادخار أو التقاعد يساعد على نمو معدلات ادخار المجتمع، ومصادر دخل التقاعد مما يؤدي إلى زيادة إمكانية الاستثمار الإنتاجي والازدهار الاقتصادي وتخفيف الأعباء الاجتماعية عن كاهل القطاع العام.
3. سعي شركات التأمين لتحقيق مقاصد التأمين من خلال صيغ اسلامية يكون هدفها الأول هو التكافل والتعاون لجذب شريحة العملاء الذين لم يقبلوا من قبل على طلب التأمينات الاختيارية.
4. عمل اتفاقيات بين شركات التأمين لتجنب المنافسة غير المشروعة، والتنافس على تقديم خدمات أفضل للعملاء وليس على بدائل.

المراجع:

1. بن خروف عبد الرزاق، (2002)، التأمينات الخاصة في التشريع الجزائري، مطبعة رذكول، الجزائر، ط3.
2. جديدي معراج، (2004):مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

3. عبد المطلب عبده، (1992) : التحليل المالي في التأمين على الحياة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
4. فايز أحمد عبد الرحمن، (2006): التأمين على الحياة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ص40.
5. محمد حسين وكاظم جاسم العيساوي، (بدون سنة نشر): الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن.
6. مولود ديدان،(2006): قانون التأمينات، دار بلقيس، الجزائر.
7. بشير عبد الله بلق،(2013): العلاقة بين الاستثمار والادخار في الاقتصاد الليبي للفترة (1970-2005)، المجلة الجامعة، المجلد الثاني، العدد15.
8. معوض حسن حسنين، (1986): تصميم نموذج رياضي للسياسات الاستثمارية لشركات التأمين الكويتية، المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة أسبوط، مصر، عدد 9، سنة6 .
9. سهام رياض،(2008): قطاع التأمين ومكانته في الاقتصاد الوطني، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
10. الجريدة الرسمية، المادة 10، من القانون (06-04)، الصادرة بتاريخ 12 مارس 2006، العدد15.
11. Christian Romain, (2004): 24 mots clés de l'économie et de la gestion, édition Maxi livre, France.
12. Harrington Scott E, Niehaus Gregory R ,(2004): Risk Management and Insurance, Second Edition, Mc Graw Hill, Mexique.